

والمجنون فلا تسمع دعوى العنة في حقها لان ذلك اغنا
ببنت باقرار الزوج او بيمينها بعد نكوله واقرارها ان
وتبيد قبل الوطى العنة الحادثة بعده ولو مرة تجلان
حدوث يجب بعد الوطى فانه يثبت به خيار الفسخ على
الاصح في الروضة ورفق بنوع زوال العنة بحصول
الشفار عود الرأفة للاستمتاع في سترحية لحصول
ما يفيها بخلاف الجب لهما سمان توقع حصول ما يفيها
تنبية بوث الخبار هذه الميوس قال به جمهور العلماء
وجاء به الآثار ومع ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه
في السلفية الاول وهي المشتركة بين الزوجين رواه
الشافعي رحمه الله تعالى وعول عليه لان مثله لا يكون
الا عن توقيفه وفي الصحيح فز من المجدوم فرارك
من الاسد قال الشافعي في الاموال الجذام والبرص
فانه اي كلاهما يهدى الزوج ويهدى الولد وقال
في موضع اخر الجذام والبرص مما يزعم اهل العلم
بالطب والتجارب انه يهدى كثير او هو ماخ بالجماع
للكاد النفس ان تطيبان تجامع من هو به والولد
قل ما يسلم منه فان سلم ادرك نفسه فان قيل
كيف قال الشافعي رحمه الله تعالى ان يهدى وقد صح
في الحديث لا عدوى اجيب بان مراده ان يهدى بغير
الله لا بنفسه والحديث ورد مراد المايقتده اهل
الجاهلية

الحاهلية من نسبه الفعل لغير الله تعالى ولو حدث بالزوج
بعد العقد عجيب كان جب ذوره ولو بعد الدخول ولو
بفعلها ثبت لها الخيار بخلاف حدث العنة بعد
الدخول كما مر في الاشارة اليه والى الفرق بين الجب
والعنة ولو حدث بها عجيب تخير الزوج قبل الدخول
وبعد كما لو حدث به ولا خيار لولي مجادك وكذا البتة
جب وعنة للعقد ويتخبر عمارت جنون الزوج
وان رصيت الزوجة به وقد اجمعت عظام ومرص
في الاصح للمار والخيار في الفسخ بهذه الميوس ازانيت
يكون على الفور لا تخيار عيبه وكان على الفور كما في
البيع ويستتر طر في الفسخ بعيب العنة وكذا ان انا
الميوس رفع الى الحكم لان مجتهد فيه فاشبه الفسخ
بالاعسار وثبتت العنة باقرار الزوج او بيمينه
على اقراره لانه لا مطلق للشهود عليها وثبتت ايض
بيمينها بعد نكوله واذا ثبت ضرب الفايض له سنة
كافله عمر رضي الله تعالى عنه بطلب الزوجه لان
اكتة لها فاذا تمت رفعت الى الفايض فان قال وليت
حلف فان نكل حلفت واستقلت بالفسخ كما يستقل
بالفسخ من وجد بالمبيع عيبا خائفة حيث اختلف
الزوجان في الاصابة كان المصدق نافيها عنها
بالاصل الا في مسائل الاولى الفتيان كما مر في السنية